المملكة المغربية
وزارة الفلاحة والصيد البحري
والتنمية القروية والمياه والغابات
كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري

ROYAUME DU MAROC
Ministère de l'Agriculture, de la Pêche Maritime, du Développement Rural et des Eaux et Forêts
Secrétariat d'Etat Chargé de la Pêche Maritime
Secrétaire d'Etat
كاتبة الدولة

مديرية الصيد البحري

المقرر الوزاري رقم 25/10 بتاريخ 29 ديسمبر 2025

المتعلق بتحديد شروط استئناف نشاط صيد الأخطبوط جنوب سيدي الغازي

-موسم شتاء 2026

- بناء على الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 255-73-1بتاريخ 27 شوال 1393 (23 نونبر 1973) المنظم للصيد البحري كما وقع تعديله وتتمته وخاصة الفصول 16-33-34 و35 منه؛
- بناء على الظهير الشريف رقم 95-14-1 بتاريخ 12 من رجب 1435 (12 ماي 2014) بتنفيذ القانون رقم 12-15 المتعلق بالوقاية من الصيد غير قانوني، غير المصرح به وغير المنظم ومحاربته وتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 255-73 -1 الصادر في 27 من شوال 1393 (23 نوفمبر 1973) المتعلق بتنظيم الصيد البحري الصادر بالجريدة الرسمية رقم 6259 بتاريخ 26 ماي 2014؛
- بناء على مقتضيات المرسوم رقم 2.09.674 الصادر في 30 من ربيع الأول 1431 (17 مارس 2010) بتحديد شروط وكيفيات إقامة واستعمال نظام تحديد الموقع والرصد المستمر الذي يستعمل الاتصالات عبر الأقمار الصناعية على متن سفن الصيد البحري لإرسال المعطيات، كما تم تغييره وتتميمه بالمرسوم رقم 2.18.104 بتاريخ 2 ربيع الآخر 1440 (10 ديسمبر 2018) ؛
- بناء على مقتضيات المرسوم رقم 2.12.71 بتاريخ 14 ربيع الآخر 1433(7 مارس 2012)، بتطبيق القانون رقم 08-14 المتعلق ببيع السمك بالجملة، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 6031 بتاريخ 19 مارس 2012؛
- بناء على مقتضيات المرسوم رقم 2.18.722 بتاريخ فاتح صفر 1441(30 شتنبر 2019)، المتعلق بمخططات تهيئة وتدبير المصايد، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 6820 بتاريخ 10 أكتوبر 2019؛
- استنادا لقرار وزير الفلاحة والصيد البحري رقم 370-01 الصادر في 16 من ذي القعدة 1421 (12 مارس 2012) الذي يحدد شروط استعمال شباك الجر لصيد الرخويات.
- استنادا لقرار وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات رقم 660.19 الصادر في 13 مارس 2019، المتعلق بتمديد صلاحية القرار الوزاري رقم 2806.09 الصادر في 22 من ذي القعدة 1430 (10 نونبر 2009) المتعلق بالمنع المؤقت لصيد الفقمات (Monachus monachus) والثدييات البحرية الأخرى وكذلك بعض الأصناف البحرية الصادر بالجريدة الرسمية رقم 6792 بتاريخ 04 يوليوز 2019؛
- استنادا لقرار وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات رقم 464.23 بتاريخ 30 رجب 1444 (21 فبراير 2023) يتعلق بالمنع المؤقت لصيد الثدييات والسلاحف وبعض الأصناف البحرية الأخرى، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 7199 بتاريخ 29 ماي 2023؛
- استنادا لقرار وزير الفلاحة والصيد البحري رقم 574.19 صادر في 29 من جمادى الاخرة 1440 (7 مارس 2019) يتعلق بجهاز تحديد الموقع والرصد المستمر لسفن الصيد البحري؛
- استناد ا لمرسوم وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات رقم 4495.14 بتاريخ 25 نونبر 2014، المتعلق بتنظيم صيد بعض أصناف النازلي كما تم تتميمه وتعديله؛
-وفقا لقواعد مخطط تهيأة مصيدة الاخطبوط بتاريخ 12 أبريل 2004؛
- استنادا للمقرر الوزاري رقم 25/07 بتاريخ 11 شتنبر 2025، المتعلق بتوقف نشاط صيد الاخطبوط على طول الساحل الوطني لموسم خريف 2025؛
-استنادا للمقرر الوزاري رقم 25/09 بتاريخ 09 دجنبر 2025 المتعلق بتمديد توقف نشاط صيد الاخطبوط على طول الساحل الوطني لموسم خريف 2025؛
- استنادا للمقرر الوزاري رقم 2022/DCAPM/02 بتاريخ 28 نونبر 2022، المتعلق بتدابير المراقبة فيما يخص تتبع مسار الأخطبوط في أطار محاربة الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم؛
- اعتبارا للتوجهات الكبرى لمخطط أليوتيس، الداعية للحفاظ على الموارد السمكية واستغلالها بشكل مستدام؛
- تبعا لرأي المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري رقم 47/ 1218 بتاريخ 2018/12/14 و1225/55 بتاريخ 26 دجنبر2025.

كاتبة الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات،

المكلفة بالصيد البحري

قررت ما يلي:

المادة الأولى: يستأنف نشاط صيد الأخطبوط ويسمح بولوج المنطقة البحرية الممتدة بين خطي العرض 26 درجة 24' شمالا (سيدي الغازي) و20 درجة 46' شمالا (الرأس الأبيض)، ابتداء من 01 يناير 2026 (**00H00**) إلى غاية 31 مارس 2026 (**24H00**).

إلا أن صيد الأخطبوط سيبقى ممنوعا في المنطقة الواقعة بين خطي العرض 22 درجة 43' شمالاً و20 درجة 46' شمالا (الرأس الأبيض)، **إلى غاية 15 يناير 2026 (24H00).**

وتجدر الإشارة أنه يمكن مراجعة هذه الفترة وفقا لنتائج تتبع المؤشرات البيولوجية لمصيدة الأخطبوط.

كما أن **الصيد بالجر يمنع بصفة دائمة** لحماية المناطق الصخرية وذلك داخل المضلعات المحددة بالإحداثيات التالية:

المضلع رقم 1		المضلع رقم 2		المضلع رقم 3		المضلع رقم 4	
خط العرض	خط الطول	خط العرض	خط الطول	خط العرض	خط الطول	خط العرض	خط الطول
24°13'09'' N	16°10'12'' W	23°25'25'' N	16°36'05'' W	21°44'17'' N	17°20'24'' W	21°36'07'' N	17°26'40'' W
24°02'50'' N	16°05'46'' W	23°18'05'' N	16°44'34'' W	21°46'46'' N	17°24'28'' W	21°31'52'' N	17°22'07'' W
23°36'50'' N	16°36'18'' W	22°59'00'' N	16°42'27'' W	21°40'55'' N	17°25'30'' W	21°28'03'' N	17°22'30'' W
23°46'02'' N	16°42'41'' W	23°01'30'' N	16°36'28'' W	21°36'57'' N	17°20'50'' W	21°28'42'' N	17°26'45'' W

Scanné avec CamScanner

المضلع رقم 5	
خط العرض	خط الطول
26°01'8,4'' N	14°44'06'' W
26°08'9 ,6'' N	14°34'48'' W
26°07'30'' N	14°33'18'' W
25°57'57,6'' N	14°32'45,6'' W
25°53'42'' N	14°35'20,4'' W
25°54'10,8'' N	14°37'19,2'' W

المادة الثانية: تحدد الحصة الإجمالية من الأخطبوط خلال هذا الموسم في **32940 طن**.

توزع هذه الحصة، **الغير قابلة للمراجعة**، على الاساطيل الثلاثة النشيطة في مصيدة الاخطبوط وفقا لمفتاح التوزيع المعتمد في مخطط تهيئة هذه المصيدة بتاريخ 12 ابريل 2004، على الشكل التالي:

- الصيد في أعالي البحار: **20752.2** طن
- الصيد الســـــاحلي: **3623.4** طن
- الصيد التقليـدي: **8564.4** طن

المادة الثالثة: تمنح خلال هذا الموسم حصة **3660 طن** للوحدة الفرعية1، (بوجدور الميناء، افتيسات وسيدي الغازي)، **الغير قابلة للمراجعة**، وذلك خارج الحصة الإجمالية من الأخطبوط المحددة في المادة الثانية.

بالنسبة للصيد في أعالي البحار

المادة الرابعة: يرخص لسفن الصيد بالجر في أعالي البحار خلال هذه الموسم ممارسة نشاطها بالمنطقة المشار إليها في المادة الأولى أعلاه كالتالي:

- فوق 12 ميل بحري من 01 يناير 2026 الى 28 فبراير 2026 (24H00)
- فوق 10 اميال بحرية ابتداء من 01 مارس 2026 (00H00)

المادة الخامسة: يرخص لبواخر الصيد في اعالي البحار، النشيطة بمصيدة الاخطبوط جنوب سيدي الغازي، استعمال 70 م كحد أدنى لقياس عيون جيب شباك الجر.

المادة السادسة: تقسم حصة الأخطبوط المخصصة لهذا الأسطول إلى حصص فردية حسب نوع السفينة وذلك على النحو التالي:

- البواخر التي تقل قوة محركها عن 750 ح: **76.93 طن**
- البواخر التي تقع قوة محركها بين 750 و1.400 ح: **83.08 طن**
- البواخر التي تفوق قوة محركها 1.400 ح: **84.62 طن**

المادة السابعة: يسمح بتحويل حصص الأخطبوط بين السفن التابعة لنفس الشركة أو مجموعة الشركات، شريطة تقديم طلب مسبق الى الإدارة. من اجل القيام بهذه التحويلات يجب على السفن المستفيدة من الحصة الفردية ان تكون في وضعية سوية اتجاه قانون الصيد البحري، وخصوصا التوفر على رخصة الصيد سارية المفعول.

بالنسبة للصيد الســاحلي

المادة الثامنة: يرخص ل 150 سفينة الصيد الساحلي بالجر، كحد أقصى بولوج وحدة تهيئة مصيدة الأخطبوط.

المادة التاسعة: عند انطلاق موسم الصيد:

- يتم ضبط وإصدار الشهادة الأولى لمطابقة معدات الصيد بكل من مندوبيتي الصيد البحري بالعيون وطانطان وبالمندوبية الفرعية بطرفاية؛
- يتم تدبير لائحة السفن المرخص لها وكذا تسليم شواهد المطابقة من طرف مندوبيتي الصيد بالعيون وطانطان والمندوبية الفرعية بطرفاية؛

AM

Scanné avec CamScanner

- يقوم مندوب الصيد البحري بطانطان بإشعار نظيره بالعيون وطرفاية حول سفن الصيد التي رخص لها بولوج منطقة الصيد انطلاقا من ميناء طانطان، وذلك ضمانا لاحترام العدد الاجمالي لسفن الصيد الساحلي بالجر المسموح لها باستغلال مصيدة الأخطبوط؛
- تقوم المصالح التابعة لمندوبيتي الصيد البحري بالعيون وطانطان وللمندوبية الفرعية بطرفاية، طيلة هذا الموسم، بحملات تفتيشية دون سابق انذار، وذلك للسهر على احترام مطابقة معدات الصيد المستعملة للقوانين الجاري بها العمل.

المادة العاشرة: يسمح لهذه السفن بإفراغ مصطاداتها بكل من مينائي العيون وطانطان وطرفاية.

المادة الحادية عشر: يحدد سقف مصطادات الأخطبوط في 3000 كلغ، أي 130 صندوق بلاستيكي من سعة 23 كلغ، لكل سفينة وعن كل رحلة بحرية مدتها 10 أيام.

إلا انه يمكن مراجعة هذا السقف تماشيا مع تطور استهلاك حصة الأخطبوط المخصصة لبواخر الصيد الساحلي.

المادة الثانية عشر: يرخص لسفن الصيد الساحلي بالجر خلال هذه الموسم ممارسة نشاطها بالمنطقة المشار إليها في المادة الأولى أعلاه كالتالي:

- فوق 12 ميل بحري من 01 يناير 2026 الى 28 فبراير 2026 (24H00)
- فوق 10 اميال بحرية ابتداء من 01 مارس 2026 (00H00)

أي نشاط للصيد بالجر خارج منطقة الصيد المشار اليها في المادة الأولى أعلاه، يعتبر صيد في المناطق الممنوعة عندما يتم القيام به اثناء الرحلة البحرية المسموح بها بواسطة رخصة الولوج المسلمة من طرف مندوب الصيد البحري.

المادة الثالثة عشر: يسمح وبشكل استثنائي لسفن الصيد الساحلي بالجر النشيطة بمصيدة الاخطبوط جنوب سيدي الغازي استعمال 60 م كحد أدنى لقياس عيون جيب شباك الجر؛

بالنسبة للصيد التقليدي

المادة الرابعة عشر: يسمح لأسطول الصيد التقليدي ممارسة نشاطه في منطقة الصيد الممتدة بين 3 و8 أميال بحرية انطلاقا من الشاطئ.

المادة الخامسة عشر: يضم أسطول الصيد التقليدي بالداخلة قوارب الصيد النشيطة التابعة لقرى الصيادين بكل من **لبويردة، لاساركا، انتيرفت وامطلان**

المادة السادسة عشر: توزع حصة الأخطبوط المخصصة لأسطول الصيد التقليدي بالداخلة، من طرف مصالح مندوبية الصيد البحري بالداخلة إلى حصص فردية بين قوارب الصيد المرخص لها استغلال هذه المصيدة.

المادة السابعة عشر: الحصص الفردية الممنوحة لهذه القوارب غير قابلة للتحويل ويجب استغلالها حصريا من طرف القوارب المستفيدة، كما لا يسمح بتجاوز هذه الحصص الفردية، وأي تجاوز سيتم خصمه من حصة موسم الصيد التالي.

المادة الثامنة عشر: يسمح لقوارب الصيد التي استهلكت حصتها الفردية من الأخطبوط، الاستمرار في صيد الأنواع الأخرى من الأسماك باستثناء الأخطبوط مع إلزامية تسويق مصطاداتها عبر سوق السمك.

المادة التاسعة عشر: سوف يتم وضع نقطة تفتيش للمنتوجات المنقولة برا في مدخل مدينة الداخلة عند النقطة الكيلو مترية رقم **25**(PK**25**).

بالنسبة للوحدة الفرعية رقم 1:

المادة العشرون: يضم أسطول الصيد التقليدي ببوجدور قوارب الصيد النشيطة التابعة لقرى الصيادين بكل من **افتيسات، بوجدور الميناء وسيدي الغازي.** هذه المنطقة مفتوحة لصيد الأخطبوط خلال نفس الفترة المسموح بها لأسطول الصيد التقليدي بالداخلة.

المادة الواحدة والعشرون: تحدد حصة الأخطبوط الممنوحة لهذه الوحدة الفرعية في **3660 طن**، يتم توزيعها تحت إشراف مصالح مندوبية الصيد البحري ببوجدور إلى حصص فردية بين القوارب التابعة لنقط الصيد الثلاثة.

Scanné avec CamScanner

المادة الثانية والعشرون: تحدد نسبة:

- **15%** من مجموع مصطادات الأخطبوط، كحد مقبول مسموح به لإصطياد الأخطبوط من فئة الحجم التجاري **T8**.
- **3 %** بالنسبة لصيد صغار الأنواع الأخرى من الأسماك و رأسيات الأرجل (الكالمار Calmar والحبار Seiche)؛

المادة الثالثة والعشرون: بالإضافة لمقتضيات القرار الوزاري رقم 370-01 الصادر بتاريخ 12 مارس 2001 المشار اليه، يمنع استعمال شباك الجر ذات الفتحة العمودية الكبيرة(G.O.V) التي يتجاوز قياس العناصر المكونة للحبل المثقل « Bourrelet » خاصة العجلات المطاطية، 160 ملميتر. وتجدر الإشارة الى أن إضافة أي معدات جديدة أو تعديل أو تحسين لشباك الجر العادية، تستوجب رأي والموافقة المسبقة للإدارة.

المادة الرابعة والعشرون: يسمح لقوارب الصيد التقليدي باستعمال 300 من القوارير "الغراف" و 3 كراشات « turluttes » لكل قارب، كما يمنع استعمال الأقفاص (Casiers) و السلال (Nasses) المطعمة من أجل صيد الأخطبوط.

المادة الخامسة والعشرون: يجب على قوارب الصيد التقليدي النشيطة بالدوائر البحرية للداخلة وبوجدور وكذلك على المصدرين ووحدات توضيب، معالجة، تحويل، حفظ أو تخزين الأخطبوط، احترام وتنفيذ مقتضيات المقرر الوزاري رقم 2022/DCAPM/02 الصادر بتاريخ 28 نونبر 2022، المتعلق بتدابير المراقبة فيما يخص تتبع مسار الأخطبوط في إطار محاربة الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم.

المادة السادسة والعشرون: إن عدم احترام تدابير هذا المقرر سيعاقب عليه وفقا للقوانين المنصوص عليها، وقد تلجأ معها إدارة الصيد، إذا ارتأت ذلك إلى العقوبات الإدارية التالية خاصة:

- سحب رخصة الصيد وحجز القارب بالنسبة لأسطول الصيد التقليدي
- سحب حصة الأخطبوط الممنوحة بالنسبة لأسطولي الصيد في أعالي البحار والساحلي
- **كما يجوز للإدارة أن تلجأ الى إنزال وسحب القيادة من قبطان أو ربان الصيد في حالة ارتكابه مخالفة تعتبر خطيرة بالنسبة لقطاع الصيد.**

المادة السابعة والعشرون: إن مديرية الصيد البحري ومديرية مراقبة أنشطة الصيد البحري ومديرية الاستراتيجية والتعاون ومندوبيات الصيد البحري مكلفون، كل حسب اختصاصاته، بتتبع وتطبيق مقتضيات هذا المقرر.

كاتبة الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
المكلفة بالصيد البحري

إمضاء: رحمة الدريوش

ص ب 476 أكدال الرباط
الهاتف : (0537) 68 80 00
الفاكس (0537) 68 81 34
(0537) 68 81 35
B.P 476 Agdal Rabat
Tél :
Fax :

Scanné avec CamScanner

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏⵜⴰⵎⴰⵔⵕⵉⵜ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵜⴰⵙⵙⵓⵏⵜ
ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵜⴰⵖⵔⵓⵎⵜ ⴰⵏ ⵡⴰⵎⵓⵔ ⴰⵏ ⵜⴰⵣⵔⴼⵜ
ⵜⵉⴷⵓⵜⵜⵉ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ ⵉ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵜⴰⵙⵙⵓⵏⵜ

المملكة المغربية
وزارة الفلاحة والصيد البحري
والتنمية القروية والمياه والغابات
كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري

ROYAUME DU MAROC

Ministère de l'Agriculture, de la Pêche Maritime, du Développement Rural et des Eaux et Forêts

Secrétariat d'Etat Chargé de la Pêche Maritime

Secrétaire d'Etat

كاتبة الدولة

DPM

29 DEC. 2025

DECISION MINISTERIELLE N°PLP 10/25 DU
FIXANT LES CONDITIONS DE LA REPRISE DE L'ACTIVITE DE LA PECHE AU POULPE AU SUD DE SIDI L'GHAZI (26°24'N) SAISON HIVER 2026

-Vu le Dahir portant loi n°1-73-255 du 27 choual 1393 (23 novembre 1973) formant règlement sur la pêche maritime tel qu'il a été modifié et complété, notamment les articles 16,33,34 et 35 ;

-Vu le Dahir portant loi n° 1-14-95 du 12 rejeb 1435 (12 mai 2014) portant promulgation de la loi 15-12 relative à la prévention et la lutte contre la pêche illicite, non déclarée et non réglementée et modifiant et complétant le dahir n° 1-73-255 du 27 chaoual 1393 (23 novembre 1973) formant règlement sur la pêche maritime, tel que publié au Bulletin Officiel n° 6262 du 05 juin 2014 ;

-Vu les dispositions du décret n° 2-09-674 du 30 rabii 1 1431 (17 mars 2010) fixant les conditions et les modalités d'installation et d'utilisation à bord des navires de pêche d'un système de positionnement et de localisation continue utilisant les communications par satellite pour la transmission des données, tel que modifié et complété par le décret n°2-18-104 du 2 rabii II 1440 (10 décembre 2018) ;

-Vu les dispositions du décret n° 2-12-71 du 14 rabii II 1433 (7mars 2012) pris pour l'application de la loi 14-08 relative au mareyage, tel que publié au Bulletin Officiel n° 6036 du 05 avril 2012 ;

-Vu les dispositions du décret n° 2-18-722 du 1er Safar 1441 (30 septembre 2019) relatif aux plans d'aménagement et de gestion des pêcheries, tel que publié au Bulletin Officiel n° 6822 du 17 octobre 2019 ;

-Vu l'arrêté du ministre de la pêche maritime n°370-01 du 16 kaada 1421 (12 mars 2001) fixant les conditions d'utilisation des filets traînants dans la pêche des céphalopodes ;

-Vu l'arrêté du Ministre de l'Agriculture de la Pêche Maritime, du développement rural et des eaux et forêts n°660.19 du 13 mars 2019 portant sur l'extension de validité de l'arrêté n° 2806-09 du 22 kaada 1430 (10 novembre 2009) relatif à l'interdiction temporaire de la pêche des phoques-moines (Monachus monachus) et autres mammifères marins ainsi que de certaines autres espèces marines, tel que publié au Bulletin Officiel n° 6792 du 4 juillet 2019 ;

-Vu l'arrêté du ministre de l'agriculture, de la pêche maritime, du développement rural et des eaux et forêts n° 464-23 du 30 rejeb 1444 (21 février 2023) relatif à l'interdiction temporaire de pêche des mammifères, des tortues et de certaines autres espèces marines, tel que publié au Bulletin Officiel n°7200-12 du 1er juin 2023 ;

-Vu l'arrêté du Ministre de l'Agriculture et de la Pêche Maritime n°574-19 du 29 joumada II 1440 (7 mars 2019) relatif au dispositif de positionnement et de localisation continue des navires de pêche ;

-Vu l'arrêté du Ministre de l'Agriculture et de la Pêche Maritime , du Développement rural et des Eaux et Forêts n°4195-14 du 25 novembre 2014 réglementant la pêche de certaines espèces de merlu tel qu'il a été modifié et complété;

-Conformément aux dispositions du plan d'aménagement de la pêcherie poulpière du 12 avril 2004 ;

-Faisant référence à la Décision n° 07/25 du 11 septembre 2025 instaurant un arrêt de la pêche du poulpe le long du littoral national, saison automne 2025 ;

-Faisant référence à la Décision n° 09/25 du 09 décembre 2025 relative à la prolongation de l'arrêt de la pêche du poulpe le long du littoral national ;

-Vu la décision n°02/DCAPM/2022 du 28 novembre 2022 relative aux mesures de contrôle concernant la traçabilité du poulpe dans le cadre de la lutte contre la pêche INN ;

-Rappelant les grandes orientations du plan Halieutis qui plaident pour la préservation des ressources halieutiques et la durabilité de leur exploitation et ;

-Après avis scientifique de l'Institut National de Recherche Halieutique n°47/1218 du 14/12/2018 et n° 55/1225 du 26/12/2025.

LA SECRETAIRE D'ETAT AUPRES DU MINISTRE DE L'AGRICULTURE ET DE LA PECHE MARITIME DU DEVELOPPEMENT RURAL ET DES EAUX ET FORETS, CHARGEE DE LA PECHE MARITIME DECIDE CE QUI SUIT :

ARTICLE PREMIER **:** La reprise de la pêche du poulpe et l'accès à la zone comprise entre Sidi L'Ghazi (26°24'N) et Cap Blanc (20°46'N) sont autorisés à partir **du 1er janvier 2026 à 00h00 jusqu'au 31 mars 2026 à 24h00**. Toutefois, **la pêche du poulpe restera interdite dans la zone située entre la parallèle 22°43'N et Cap Blanc (20°46'N), jusqu'au 15 janvier 2026 à 24h00**.

La durée de cette campagne peut être révisée en fonction de l'évolution des indicateurs biologiques de cette pêcherie.

Scanné avec CamScanner

Aussi, le **chalutage est interdit en permanence** à l'intérieur des polygones délimités par les coordonnées suivantes pour protéger les zones rocheuses :

Polygone n°1		Polygone n°2		Polygone n°3		Polygone n°4	
Latitude	*Longitude*	*Latitude*	*Longitude*	*Latitude*	*Longitude*	*Latitude*	*Longitude*
24°13'09" N	16°10'12" W	23°25'25" N	16°36'05" W	21°44'17" N	17°20'24" W	21°36'07" N	17°26'40" W
24°02'50" N	16°05'46" W	23°18'05" N	16°44'34" W	21°46'46" N	17°24'28" W	21°31'52" N	17°22'07" W
23°36'50" N	16°36'18" W	22°59'00" N	16°42'27" W	21°40'55" N	17°25'30" W	21°28'03" N	17°22'30" W
23°46'02" N	16°42'41" W	23°01'30" N	16°36'28" W	21°36'57" N	17°20'50" W	21°28'42" N	17°26'45" W

Polygone n°5	
Latitude	*Longitude*
26°01'8,4" N	14°44'06" W
26°08'9,6" N	14°34'48" W
26°07'30" N	14°33'18" W
25°57'57,6" N	14°32'45,6" W
25°53'42" N	14°35'20,4" W
25°54'10,8" N	14°37'19,2" W

Article 2 : Le quota global de poulpe pour la période fixée à l'article premier est de **32 940 tonnes**.
Ce quota, **non révisable**, est réparti sur les trois segments ciblant le poulpe, conformément à la clef de répartition arrêtée par le plan d'aménagement du 12 Avril 2004, comme suit :

- Segment hauturier : **20 752,2 Tonnes**
- Segment côtier : **3 623,4 Tonnes**
- Segment artisanal de Dakhla : **8 564,4 Tonnes**

Article 3 : En dehors du quota global fixé à l'article 2, un quota **non révisable** de **3 660 tonnes** est accordé à la sous-unité 1 (Aftissat, Boujdour centre et Sidi L'Ghazi) au titre de cette saison de pêche.

POUR LE SEGMENT HAUTURIER :

Article 4 : Durant cette campagne, les chalutiers hauturiers sont autorisés à opérer dans la zone de pêche indiquée à l'article premier ci-dessus, comme suit :

- Au-delà de 12 milles marins du **1er janvier 2026 au 28 février 2026 (24H00).**
- Au-delà de 10 milles marins à partir du **1er mars 2026 à 00h00.**

Article 5 : Le maillage minimal des sacs de chaluts autorisé pour les navires de la pêche hauturière opérant dans l'unité d'aménagement de la pêcherie poulpière est de 70 mm.

Article 6 : Le quota attribué au segment hauturier est réparti en quotas individuels par type de navire comme suit :

- Navire dont la puissance motrice est inférieure à 750 CV : **76,93 tonnes**
- Navires dont la puissance motrice est comprise entre 750 et 1400 CV : **83,08 tonnes**
- Navires dont la puissance motrice est supérieure à 1400 CV : **84,62 tonnes**

Article 7 : Les opérations de transfert des quotas, entre les navires appartenant à la même société ou groupe de sociétés, sont soumises à l'autorisation préalable de l'administration.

Afin d'opérer ces transferts, les navires détenteurs d'un quota doivent être à jour vis-à-vis de la réglementation des pêches maritimes ; ils doivent notamment disposer d'une licence de pêche valable.

POUR LE SEGMENT COTIER :

Article 8 : L'effectif de la flotte chalutière côtière autorisée à opérer dans l'unité d'aménagement de la pêcherie poulpière est fixé à 150 navires au maximum.

Scanné avec CamScanner

Article 9 : Au démarrage de la campagne de pêche :
-Le contrôle et la délivrance du 1er certificat de conformité des engins de pêche se feront au niveau des délégations des pêches maritimes de Laâyoune et de Tan-Tan et de la sous délégation de Tarfaya.
-La gestion des listes des navires autorisés et la remise des attestations de conformité seront assurés par les Délégations de Laâyoune et Tan-Tan ainsi que la sous délégation de Tarfaya.
-Le délégué de Tan-Tan doit aviser, en temps réel, son homologue de Laâyoune et celui de Tarfaya sur les navires autorisés à accéder à la zone de pêche à partir de Tan-Tan en vue de veiller au respect de l'effectif total des navires côtiers autorisés à accéder à la pêcherie poulpière.
-Les contrôles inopinés de la conformité des engins de pêche seront effectués par les services de la DPM de Laâyoune et Tan-Tan ainsi que ceux de la sous délégation de Tarfaya, durant toute la saison de pêche.

Article 10 : Ces navires sont autorisés à débarquer leurs captures au niveau des ports de Laâyoune,Tan-Tan et Tarfaya.

Article 11 : Un plafond de 3 000 kg de poulpe est autorisé au débarquement par navire par marée de 10 jours. Ce plafond correspond à 130 caisses en plastique de 23 kg/caisse.

Toutefois, ce plafond peut être révisé en fonction de l'évolution de la consommation du quota réservé à la pêche côtière.

Article 12 : Durant cette campagne, les chalutiers côtiers sont autorisés à opérer dans la zone de pêche indiquée à l'article premier ci-dessus, comme suit :

- Au-delà de 12 milles marins du **1er janvier 2026 au 28 février 2026 (24H00).**
- Au-delà de 10 milles marins à partir du **1er mars 2026 à 00h00.**

Toute activité de chalutage en dehors de la zone de pêche indiquée à l'article premier ci-dessus équivaut à une pêche en zone interdite lorsqu'elle est réalisée durant la marée permise au moyen de l'autorisation d'accès délivrée par le Délégué des pêches maritimes.

Article 13 : Le maillage minimal des sacs de chaluts autorisé pour les navires de la pêche côtière opérant au sud de Boujdour est fixé, à titre dérogatoire, durant cette saison, à 60 mm.

POUR LE SEGMENT ARTISANAL :

Article 14 : La zone de pêche autorisée pour le segment artisanal est située entre 3 milles et 8 milles marins calculée à partir des lignes de base.

Article 15 : Le segment artisanal de Dakhla est composé des barques actives à partir des sites de **Labouirda, Lasarga, N'tireft et Imoutlane ;**

Article 16 : Le quota alloué au segment artisanal de Dakhla est réparti en quotas individuels entre les barques autorisées à opérer dans cette pêcherie.
Un suivi doit être assuré par les services de la Délégation des Pêches Maritimes pour veiller au respect des quotas alloués par barque.

Article 17 : les quotas individuels attribués aux barques artisanales ne sont ni transférables ni cessibles et doivent être exploités par les barques bénéficiaires. Il est également interdit de dépasser ces quotas individuels, et tout dépassement sera déduit du quota réservé à la saison prochaine.

Article 18 : Les barques ayant consommé leurs quotas sont autorisés à continuer de pêcher les espèces de poissons autres que le poulpe. Il reste entendu que les captures de ces barques doivent obligatoirement transiter par les halles aux poissons.

Article 19 : Un point de contrôle des produits transportés sera installé à l'entrée de la ville de Dakhla, au niveau du point kilométrique n°25 (PK25).

POUR LA SOUS-UNITE 1 :

Article 20 : La Sous Unité 1 comprenant les sites de Aftissat, Boujdour centre et Sidi L'Ghazi. Elle est ouverte pour la pêche du poulpe pendant la même période autorisée pour le segment artisanal de Dakhla.

Article 21 : Le quota de poulpe alloué est de **3 660 tonnes.**
Il sera réparti en quota individuel entre les barques des trois sites de pêche par les services de la Délégation des Pêches Maritimes de Boujdour.

Scanné avec CamScanner

Article 22 : Au cours de cette saison de pêche, le taux admis pour la capture du poulpe de taille **T8** est fixé à **15%**. Concernant les autres espèces de poisson et de céphalopodes (calmar et seiche), un seuil de tolérance de **3%** est admis pour la pêche des juvéniles.

Article 23 : En plus des dispositions stipulées par l'arrêté n°370-01 en date du 12 mars 2001 indiqué ci-dessus, l'utilisation du chalut de fond à grande ouverture verticale «GOV» dont la taille des éléments constitutifs du bourrelet, en l'occurrence les rondelles de caoutchouc, dépasse 160mm, est strictement interdite. L'introduction de tous nouveaux gréements, modifications ou amélioration aux chaluts classiques ne peut se faire qu'après avis et accords préalables de l'administration.

Article 24 : Les barques sont autorisées à utiliser trois turluttes et 300 pots par barque. L'utilisation des casiers et des nasses appâtés est interdite pour la pêche au poulpe.

Article 25 : **Les barques en activité dans les circonscriptions maritimes de Dakhla et Boujdour ainsi que tous les exportateurs et les établissements de conditionnement, de traitement, de transformation, de conservation ou d'entreposage de poulpe doivent respecter et mettre en application les dispositions qui les concernent de la décision n°02/DCAPM/2022 du 28 novembre 2022 relative aux mesures de contrôle concernant la traçabilité du poulpe dans le cadre de la lutte contre la pêche INN.**

Article 26 :
Tout manquement au respect de ces dispositions sera sanctionné conformément à la règlementation et aux décisions en vigueur ainsi que par des sanctions administratives, notamment les suivantes :

- La suspension de la licence de pêche et la saisie de l'embarcation impliquée dans cette pratique dans le cas du segment artisanal ;
- **l'administration peut recourir à** la suspension du quota de la présente saison pour les segments côtier et hauturier ;
- **De même, l'administration peut recourir à des sanctions administratives au débarquement et au retrait de commandement du capitaine ou patron de pêche en cas d'infraction jugée grave par le Département de la pêche.**

Article 27 : La Direction des Pêches Maritimes, la Direction de Contrôle des Activités de la Pêche maritime, la Direction de la Stratégie et de la Coopération et les Délégations des Pêches Maritimes sont chargées, chacune en ce qui la concerne du suivi et de l'application des dispositions de la présente Décision.

La Secrétaire d'Etat auprès du Ministre
de l'Agriculture, de la Pêche Maritime,
du Développement Rural et des Eaux et Forêts
Chargée de la Pêche Maritime

Signé : Zakia DRIOUICH

B.P 476 Agdal Rabat
Tél : (0537) 68 80 00
Fax : (0537) 68 81 34
(0537) 68 81 35

ص ب 476 أكدال الرباط
الهاتف :
الفاكس

Scanné avec CamScanner